المملكة المغربية
رئيس الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباط في: 01 ذو الحجة 1439

الموافق ل: 13 أغسطس 2018

منشور رقم : 14/2018

إلى السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

يأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 في سياق يتطلب منا تكثيف التعبئة من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية والتزامات البرنامج الحكومي، وإيجاد الأجوبة والحلول الملائمة والسريعة لقضايا المواطنين الملحة حتى نكون في مستوى الثقة التي وضعها فينا جلالة الملك حفظه الله من أجل خدمة المواطنين والتجاوب مع انتظاراتهم المشروعة.

فقد دعا جلالته في خطاب العرش الأخير إلى إعادة هيكلة شاملة وعميقة، للبرامج والسياسات الوطنية، في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، حتى نتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة على مستوى الاستهداف الفعال للفئات الاجتماعية المستحِقَّة للدعم.

كما وقف جلالته في خطبه السامية الأخيرة على معيقات نموذجنا التنموي، ودعا إلى مراجعة جماعية لهذا النموذج تُعيد النظر في ترتيب أولوياته الاقتصادية والاجتماعية، وفي منظومة الحكامة المركزية والترابية بكل أبعادها.

المملكة المغربية رئيس الحكومة

ومن هذا المنطلق، فنحن مدعوون في الحكومة للانكباب على القيام بهذا الإصلاح الهيكلي في أقرب الآجال، مع التركيز على المبادرات المستعجلة التي أكد عليها جلالته في خطابه السامي. ونحن مدعوون كذلك للمبادرة إلى اتخاذ التدابير العاجلة والفعالة للتجاوب مع مطالب المواطنين من شغل يضمن لهم الكرامة، وتعليم جيد لأبنائهم، وحماية اجتماعية تُمكنهم من العيش الكريم والولوج إلى التطبيب الجيد والسكن اللائق.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تحقيق شروط التنمية المتوازنة، التي تضمن العدالة الاجتماعية والمجالية، في نطاق التلازم بين الحقوق وواجبات المواطنة.

فكما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش، **فإن أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المُنتِج، والضامن للكرامة، وأنه لا يمكن توفير فرص الشغل إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني. وأضاف جلالته بأن المقاولة المنتجة تحتاج اليوم، إلى مزيد من ثقة الدولة والمجتمع، لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب، ويتم الانتقال من حالة الانتظارية السلبية، إلى المبادرة الجادة والمشبعة بروح الابتكار.**

إن انخراط الحكومة الجاد في إعادة الهيكلة الشاملة والعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، ومواصلة الحوار الاجتماعي المنتظم والمسؤول، ودعم المقاولة والاستثمار سيُمكن من المُضي قدما في تدعيم المسار التنموي لبلادنا وفق المنظور الذي حدده جلالة الملك حفظه الله.

ولا بد أن نستحضر كذلك في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 الإكراهات المرتبطة بتدبير المالية العمومية والمجهود الكبير الذي بذل من أجل

المملكة المغربية رئيس الحكومة

استعادة التوازنات المالية والماكرو اقتصادية بشكل عام خلال السنوات الأخيرة، باعتبارها مرتكزا لأي مجهود تنموي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط، وتزايد المطالب الاجتماعية، وضرورة توطيد الالتزامات المرتبطة بالاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك حفظه الله ومع المؤسسات الدولية المانحة، وكذا تلك المتعلقة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز والتي ينبغي تسريع تنفيذها.

وإذا كان من الضروري استحضار هذه الرهانات والتحديات عند إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019، فإنه كذلك من اللازم استغلال كل الهوامش المتاحة من أجل تحفيز النمو وضخ موارد مالية من أجل دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

ومن هذا المنطلق، **وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية في خطاب العرش، وفي إطار مواصلة تنزيل التزامات البرنامج الحكومي**، فقد تم تحديد الأولويات التالية لمشروع قانون المالية لسنة 2019:

I. **إعطاء الأولوية للسياسات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل، وبرامج الحماية الاجتماعية، والإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين؛**

II. **مواصلة الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية لتوفير ظروف الإقلاع الاقتصادي ودعم الاستثمار والمقاولة؛**

III. **مواصلة الإصلاحات الكبرى؛**

IV. **الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى.**

المملكة المغربية رئيس الحكومة

أولا: إعطاء الأولوية للسياسات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل، وبرامج الحماية الاجتماعية، والإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين

- **إعادة الاعتبار لأدوار المدرسة في التربية وتحقيق سبل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب**

يجب علينا تكثيف الجهود من أجل إعطاء الأولوية **لتفعيل التوجيهات الملكية السامية** بخصوص **برامج دعم التمدرس، ومحاربة الهدر المدرسي، ابتداء من الدخول الدراسي المقبل، بما في ذلك برنامج "تيسير" للدعم المالي للتمدرس، والتعليم الأولي، والنقل المدرسي، والمطاعم المدرسية والداخليات. وذلك من أجل تخفيف التكاليف التي تتحملها الأسر، ودعمها في سبيل مواصلة أبنائها للدراسة والتكوين.**

كما ينبغي علينا العمل على تعميم التعليم الأولي والأساسي، وتبسيط المضمون البيداغوجي وتوجيهه نحو تقوية قدرات التلاميذ على التفكير والتحليل والبحث والتعلم الذاتي، والاعتماد أكثر على الوسائط الرقمية. هذا فضلا عن تقوية دور المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة وتحمل المسؤولية لدى التلاميذ، وتعزيز انفتاحهم على الثقافة وكل أشكال الإبداع الفني.

ويبقى تعزيز دور التعليم في تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل مرتبطا بالتفعيل السريع للإجراءات المبرمجة على مستوى الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، خاصة فيما يرتبط بملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل، وتطوير الحس المقاولاتي وإذكاء روح المبادرة لدى التلاميذ

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

في جميع مستويات وأسلاك التعليم والتكوين، وتعميم إحداث المسارات المهنية وتعزيز تملك اللغات، وتحقيق التكامل بين مستويات التعليم والتكوين المهني.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التكوين الجيد للعنصر البشري والتقييم المتواصل لأدائه وتحسين ظروف اشتغاله، مع السهر على تعزيز اللاتمركز على مستوى تدبير الموارد البشرية والمالية، وتحقيق التوازن في توزيع هذه الموارد على كل جهات ومناطق المملكة.

■ تمكين المواطنين من الولوج لخدمات صحية جيدة

لقد استفاد قطاع الصحة خلال السنوات الماضية من إمكانيات هامة، إلا أن الملاحظ اليوم هو أن ولوج المواطن لخدمات صحية جيدة وفي ظروف تحفظ له الكرامة، لا يزال يُشكل أحد أكبر التحديات التي يجب علينا العمل على رفعها خلال السنوات القادمة.

وسيبدأ العمل بتنفيذ مخطط الصحة 2025 الذي يهدف إلى تمكين المواطنين من خدمات صحية جيدة، وتحسين ظروف استقبالهم في المستشفيات، وتوفير الأدوية، إلى جانب تحسين تدبير الموارد البشرية، وتوفير ظروف ملائمة لاشتغالها، وضمان توزيعها بشكل متوازن على مجموع التراب الوطني، لاسيما بالمناطق التي تعاني من الخصاص، والحرص على إعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا السياق، ينبغي العمل، بدءا من سنة 2019، على تصحيح الاختلالات التي يعرفها تنفيذ برنامج المساعدة الطبية "RAMED"، بموازاة مع إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الوطنية للصحة، التي تعرف تفاوتات صارخة وضعفا في التدبير، كما سيشرع خلال سنة 2019 في تنفيذ برنامج التغطية الصحية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

■ **تحسين وتطوير برامج الحماية الاجتماعية**

ستعمل الحكومة على إطلاق **عملية هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية**، مع الحرص على الإخراج السريع للسجل الاجتماعي الموحد، حتى نتمكن من **ضبط المعطيات بخصوص الفئات الاجتماعية المُستَحِقَّة للدعم**، وتحسين استهدافها من خلال كل البرامج الموجهة لهذه الفئات، سواء تعلق الأمر بنظام المساعدة الطبية أو برنامج تيسير أو دعم الأرامل...، **وذلك عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيات الحديثة.**

كما ستحرص الحكومة، **بدءا من سنة 2019**، على مواكبة **المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بتعزيز مكاسبها، وإعادة توجيه برامجها للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل ولفرص الشغل خاصة تلك التي تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.**

وستعمل الحكومة كذلك على ضمان استدامة موارد صندوق التماسك الاجتماعي، ومواصلة تبسيط وتوحيد مساطر استفادة النساء المطلقات والمهمشات وأطفالهن من دعم صندوق التكافل العائلي، إضافة إلى تقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية، والبرامج الموجهة لدعم الأسرة وحماية الطفولة والاعتناء بالأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة. فضلا عن مواصلة المجهودات المبذولة على مستوى تحديث وتيسير الخدمات المقدمة لأفراد الجالية بالخارج، وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

كما ستواصل الحكومة إيلاء أهمية خاصة لتحسين ظروف ولوج الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى السكن اللائق، سواء تعلق الأمر بتكلفته أو جودته، إضافة إلى توفير الخدمات والمرافق العمومية الضرورية.

من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على تفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة: إكرام 2، باعتبارها إطارا مناسبا لتحقيق التقائية مختلف المبادرات لتعزيز حقوق المرأة وتفعيل مبدأ المساواة.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، ستعمل الحكومة على تسريع بلورة سياسة مندمجة للشباب، بتشاور مع المؤسسات المعنية، لإيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة. هذا، موازاة مع تقوية آليات الحوار مع المجتمع المدني وإشراكه في النقاش حول إعداد وتنفيذ مختلف السياسات العمومية الموجهة بالأساس لتأهيل الشباب وضمان اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمساهمة الفاعلة في بناء وطنهم.

■ جعل التشغيل أولوية أفقية لكل السياسات العمومية

إن حل إشكالية البطالة هي المدخل الأساس لتجاوز المعيقات المرتبطة بالتنمية المتوازنة في بلادنا وتقليص الفوارق وضمان سبل العيش الكريم للمواطنين. ومن هذا المنطلق، ستعمل الحكومة على تنزيل مخرجات المخطط الوطني للتشغيل عبر إيلاء أهمية قصوى لإحداث فرص الشغل اللائق في إطار الاستراتيجيات القطاعية واستثمارات البنية التحتية من خلال ربط التحفيزات الجبائية والجمركية، ومختلف أشكال الدعم الميزانياتي المباشر وغير المباشر بإحداث مناصب الشغل وضرورة التقييم الدوري لمدى الإحداث الفعلي لهذه المناصب.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

كما ستعمل الحكومة على إيلاء الدعم للبرامج الرامية لإحداث أنشطة مدرة للدخل وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتعزيز دور خدمات القرب والخدمات ذات المنفعة الاجتماعية في إحداث فرص الشغل.

ومن المؤكد أن الرفع من قدرة المخططات القطاعية على إحداث فرص الشغل يبقى مرتبطا أساسا بالتدابير المتخذة على مستوى حكامة هذه المخططات ومدى استجابتها لشروط النجاعة أثناء الإعداد والبرمجة والتنفيذ والتقييم الدوري. كما أنه مرتبط كذلك باندماج آليات المواكبة والدعم الموجه للمقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة منها، وتقييم أثر هذا الدعم على مستوى إحداث فرص الشغل.

كما ستسعى الحكومة أيضا إلى إيلاء أهمية خاصة لتطوير آليات التمويل الموجهة للشباب حاملي المشاريع الصغرى والمشاريع المُبتَكِرة، وتطوير وتحسين أداء آليات الوساطة وبرامج التشغيل وتوجيه اهتمام خاص لدعم التشغيل الذاتي والبرامج الموجهة لإدماج الفئات الهشة، وخاصة الأشخاص في وضعية إعاقة، والساكنة القروية، والنساء في وضعية هشة، والمهاجرين في وضعية قانونية...

وستعمل الحكومة في هذا السياق على جعل القطاع الجمعوي رافعة للتشغيل عبر شراكات قطاع عام - مجتمع مدني ومجالس جهوية وخاصة في القطاعات الاجتماعية، وعبر تعزيز دور الجمعيات في تحسين القابلية للتشغيل.

- **السعي لإنجاح الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين**

إن الحكومة حريصة على تفعيل التوجيهات الملكية السامية في خطاب العرش، **بالإسراع بمواصلة الحوار مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين**، في أفق التوصل إلى ميثاق اجتماعي ثلاثي السنوات، بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين

المملكة المغربية رئيس الحكومة

والاقتصاديين، يوازِن بين مصالح الشغيلة والحفاظ على صحة وتنافسية اقتصادنا الوطني، ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة، بالقطاعين العام والخاص.

هذا بالإضافة إلى إعداد وتفعيل حزمة إضافية من الإجراءات والآليات الرامية إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة بالنسبة للفئات المعوزة وللطبقة المتوسطة.

■ **تقليص الفوارق المجالية وتنمية العالم القروي**

في إطار مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، الذي عرف في سنتي 2017 و 2018 تخصيص ما قدره 6,8 مليار درهم من الميزانية العامة، ستعمل الحكومة على اعتماد برنامج عمل سنة 2019 وتعبئة الموارد المالية المرتبطة به، مع اتخاذ كافة التدابير من أجل تعزيز نجاعة وفعالية هذا البرنامج.

ثانيا: مواصلة الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية لتوفير ظروف الإقلاع الاقتصادي ودعم الاستثمار والمقاولة

لقد كان الأداء الاقتصادي خلال النصف الأول من سنة 2018 على العموم إيجابيا، بفضل تسجيل محصول زراعي قياسي بلغ **103 مليون قنطار** وتحسن أداء القطاعات غير الفلاحية، وهو ما **حدا** بالحكومة إلى تحيين تقدير معدل النمو لهذه السنة من **3,2%** إلى **3,6%**.

ولتوطيد هذه النتائج الإيجابية، يجب مواصلة الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية، ودعم المقاولة والمستثمرين الوطنيين والأجانب وكل الفاعلين الاقتصاديين، مع الاستمرار في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

■ مواصلة الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية

لابد من مواصلة مسار التحول البنيوي لاقتصادنا الوطني عبر مخطط التسريع الصناعي وتحقيق الأهداف التي تم تحديدها لهذا المخطط الطموح على مستوى إحداث مناصب الشغل والرفع من مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام وتقليص عجز الميزان التجاري. وذلك من خلال مواصلة العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ومواصلة توسيع مجال المنظومات الصناعية، وتعزيز تموقع بلادنا على مستوى سلاسل الانتاج العالمية والرفع من وتيرة الاندماج المحلي لصناعتنا.

وينبغي كذلك توطيد التحول الهام الذي أحدثه مخطط المغرب الأخضر على مستوى تنويع وتحسين جودة الإنتاج، وما يفرضه ذلك من ضرورة الحفاظ على مكتسبات هذا المخطط، والعمل على تثمين المنتوجات الفلاحية وتطوير آليات تسويقها داخليا وخارجيا وتطوير الصناعات الغذائية.

كما ينبغي الاستغلال الأمثل للإمكانات الهامة التي يتوفر عليها قطاع الخدمات خاصة على مستوى إحداث فرص الشغل، وبالأساس قطاع السياحة. وفي هذا الإطار، ينبغي تكثيف الجهود من أجل توطيد الدينامية التي يعرفها القطاع، مع العمل على تطوير وتنويع المنتوجات السياحية عبر إبراز التنوع والغنى الطبيعي والثقافي لبلادنا. كما يجب إعطاء أهمية قصوى للتكوين في كل المهن المرتبطة بالقطاع السياحي، إضافة الى التوجه نحو تنويع الأسواق وتعزيز مختلف وسائل النقل الجوي.

كما ينبغي الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية ومواصلة تطويره وهيكلته، ووضع الآليات الضرورية لمواكبة الصناع التقليديين على مستوى التمويل والتكوين والتأطير

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وإنشاء التعاونيات والمقاولات الحرفية، وتعزيز آليات الترويج والتسويق لمنتوج الصناعة التقليدية الوطنية.

وموازاة مع مواصلة تنزيل المخططات القطاعية، ينبغي العمل على مواصلة دينامية أوراش البنية التحتية مع إعطاء الأولوية لتسريع تنفيذ المشاريع التي توجد في طور الإنجاز وخاصة المشاريع موضوع **اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله** أو مع المانحين الدوليين. كما يجب الحرص على مراعاة التوازن المجالي في توزيع الاستثمارات العمومية والحرص على انتقاء أكثر المشاريع وقعا وأثرا على تحسين ظروف عيش الساكنة خاصة في المناطق النائية والبعيدة.

وعلاوة على ذلك، يجب **الانكباب** على إتمام إعداد **المخطط الوطني للماء، مع اتخاذ التدابير الاستعجالية اللازمة، وتعبئة الإمكانات الضرورية لمعالجة الحالات الطارئة المتعلقة بالنقص في تزويد السكان بالماء الصالح للشرب تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية.**

ووفق نفس المنظور، ينبغي العمل على تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عبر تشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيا النجاعة الطاقية والنقل المستدام، وترشيد استعمال الموارد المائية وخفض الاستهلاك المفرط لها ومواصلة تعميم تقنيات السقي بالتنقيط.

■ دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار الخاص

موازاة مع مواصلة دينامية الاستثمار العمومي وتعزيز دوره كرافعة للاستثمارات الخاصة، ستولي الحكومة أهمية خاصة لدعم المقاولة وتحفيز الاستثمار عبر مواصلة تحسين مناخ الأعمال، وتسريع اعتماد ميثاق جديد للاستثمار يضع بالأساس الآليات الكفيلة بخلق التوازن الجهوي على مستوى الاستثمارات الخاصة وتحفيز القطاع

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الخاص على الاستثمار في الجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام وعلى إحداث فرص الشغل.

هذا، فضلا عن ضرورة التفعيل السريع **للتوجيهات الملكية السامية فيما يخص تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها، خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة هذه المراكز، وإحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، واعتماد النصوص القانونية المتعلقة بتبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي. وجدير بالذكر أن مجلس الحكومة قد صادق بتاريخ 2 غشت الأخير على مشروع القانون** رقم 47.18 الذي يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

ويجب العمل على تيسير ولوج المقاولات وخاصة المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، لآليات الضمان والتمويل بشروط ميسرة، والرفع من إنتاجيتها، وتكوين وتأهيل مواردها البشرية، وضمان استردادها لمستحقاتها المالية في آجال معقولة.

كما ستسعى الحكومة إلى مواكبة الاستراتيجيات القطاعية والبرامج التنموية بسياسة عقارية محفزة، تُيَسِّرُ ولوج المستثمرين إلى العقار وتُبَسِّطُ مساطر انتقاله وتداوله، مع العمل على تثمين العقار العمومي وضمان الولوج إليه **وفق قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص.** كما ستسعى في نفس الوقت إلى مواصلة تحديث القطاع المالي بهدف تنويع الأدوات والأسواق المالية المتاحة للمستثمرين. وموازاة مع ذلك، ستسعى الحكومة إلى مواصلة سياسة الانفتاح، وتنويع الشركاء والأسواق، وخاصة مواصلة تفعيل السياسة الإفريقية للمغرب التي أسس لها جلالة الملك حفظه الله.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ثالثا: مواصلة الإصلاحات الكبرى

إن النهوض بالأوضاع الاجتماعية ورفع التحديات الاقتصادية مرتبط ارتباطا وثيقا بمواصلة الاصلاحات الكبرى المؤسساتية والهيكلية، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

■ مواصلة إصلاح القضاء

ينبغي مواصلة إصلاح القضاء من خلال توطيد استقلالية السلطة القضائية، وتعزيز الثقة في القضاء لكونه الحصن المنيع لدولة القانون والرافعة الأساسية للتنمية، وتطوير العدالة وتحسين أدائها لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا، وتسهيل الولوج إلى العدالة، وتبسيط المساطر والإجراءات، وتأهيل الإدارة القضائية وتحديثها والرفع من حكامتها ونجاعتها.

■ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

بعد أن اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ستشرع في تنفيذها وتفعيل آليات الحكامة والتتبع الخاصة بها، وذلك بتنسيق مع باقي القطاعات والهيآت المعنية، كل في مجال تدخله.

■ إتمام تنزيل ورش الجهوية المتقدمة

يعتبر إنجاح ورش الجهوية المتقدمة استحقاقا دستوريا وسياسيا مهما وضروريا لتحقيق العدالة المجالية. ولبلوغ هذه الغاية، ستعمل الحكومة على تسريع تنزيل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية خاصة على مستوى ممارسة الاختصاصات الذاتية، ووضع مخطط لتحويل مزيد من الاختصاصات من السلطة المركزية إلى

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجماعات الترابية، مع ما يقتضي ذلك من مواكبة الجماعات الترابية لإنجاح هذا التحويل.

■ تفعيل اللاتمركز الإداري

ستعمل الحكومة على إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري، داخل أجل لا يتعدى نهاية شهر أكتوبر المقبل، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، والسهر على تنزيله بما يتيح للمسؤولين المحليين اتخاذ القرارات، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في انسجام وتكامل مع الجهوية المتقدمة.

إن الحكومة تعتبر ميثاق اللاتمركز الإداري سندا قويا لورش الجهوية المتقدمة ورافعة أساسية لدعم الحكامة الترابية لتحقيق التطور المنشود للخدمات الجهوية وملاءمتها مع الانتظارات المحلية للمواطنين، مما يتطلب تأهيل الإدارات الجهوية للقيام بأدوارها الجديدة، وكذا تقوية آليات التنسيق فيما بينها، وفيما بينها وبين الجماعات الترابية لضمان انسجام تنزيل السياسات العمومية على المستوى الترابي.

وبالموازاة مع ذلك، ينبغي العمل على ترسيخ آلية التعاقد مع الجهة وباقي الجماعات الترابية بما يضمن تحقيق الانسجام والالتقائية بين سياسة الدولة والبرامج الجهوية للتنمية، وتسريع إنجاز المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية، في إطار الإمكانات التي تُتيحها التوازنات المالية للدولة.

■ إصلاح الإدارة العمومية

يكتسي ورش إصلاح الإدارة طابعا استراتيجيا، وعليه ستركز الحكومة على إصلاح البنيات التنظيمية والتدبيرية للإدارة، وتحديث نظام تدبير الموارد البشرية، وتخليق المرفق العمومي من أجل تعزيز الثقة في العلاقة بين الإدارة والمواطنين، من خلال

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

محاربة السلوكات والممارسات التي تسيء للإدارة وللموظفين على حد سواء، والعمل على تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. كما يجب تعميم الإدارة الرقمية بمختلف الإدارات، وتبسيط المساطر الإدارية وتسريع البت في طلبات المواطنين والمقاولات.

■ مواصلة تفعيل مضامين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

تلتزم الحكومة بمواصلة جهودها في مجال تفعيل هذه الاستراتيجية، بتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، بضمان نجاعة آليات حكامتها، وتسريع إنجاز برامجها، ورصد إمكانيات بشرية ومادية لهذا الغرض.

■ مواصلة إصلاح أنظمة التقاعد

ستعمل الحكومة على استكمال التنزيل التدريجي للإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية الذي تم اعتماده ابتداء من فاتح شتنبر 2016، وذلك في أفق تفعيل الإصلاح البنيوي والمندمج لأنظمة التقاعد بما يضمن ديمومتها على المدى البعيد، وذلك وفق مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والتدرج في التنزيل والحفاظ على الحقوق المكتسبة.

■ مواصلة تنزيل مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

ستولي الحكومة أهمية بالغة لمواصلة تنزيل مقتضيات هذا القانون التنظيمي والمبادئ التي أقرها على مستوى شفافية ونجاعة التدبير العمومي، وخاصة البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات التي على أساسها ستعد مختلف القطاعات مقترحاتها لمشروع قانون المالية لسنة 2019.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

■ تنزيل المقاربة الجديدة لتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية

بالنظر لأهمية الاستثمارات العمومية ولحجم الإمكانات المالية المرصدة لها، فإن الحكومة عازمة على تفعيل هذه المقاربة من خلال اعتماد النصوص القانونية والتنظيمية المُؤطِّرة لها، والتي تروم تحسين عملية اختيار وانتقاء المشاريع الاستثمارية بناء على تعميم إنجاز دراسات التقييم **الاجتماعي والاقتصادي**، لاسيما فيما يخص أثرها على التشغيل، وتقليص الفوارق، والنوع الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين بشكل عام.

كما يروم هذا الإصلاح توحيد آليات تتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية، والشروع في استخدام نظام معلوماتي ممركز لدى وزارة الاقتصاد والمالية لهذا الغرض.

ومن المعلوم أن كل القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية التي توجد تحت وصايتها، مطالبة بالانخراط في هذا الإصلاح وتمكين وزارة الاقتصاد والمالية من المعطيات الضرورية لتتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية التي تتولى تدبيرها.

■ مواصلة الإصلاح الضريبي

من خلال مواصلة هذا الإصلاح، تروم الحكومة الرفع من تنافسية المقاولات ودعم التشغيل، ولاسيما عبر إعادة النظر في نظام التحفيزات الضريبية الحالية وربطها بمعايير النجاعة، وعبر توسيع الوعاء الضريبي، وتقوية المراقبة لضبط عمليات الغش والتهرب الضريبيين، فضلا عن تعزيز الثقة مع الملزم، وذلك من خلال تبسيط المساطر الإدارية وتحسين فضاءات الاستقبال واعتماد الإدارة الرقمية في التعاملات الجبائية، وتسريع تسوية متأخرات الأداء لفائدة المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة منها، وتشجيع القطاع غير المهيكل على الانتقال التدريجي إلى القطاع المنظم.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

رابعا: الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى

لقد بذلت بلادنا في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة للمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى، غير أن الحذر يجب أن يظل قائما، خاصة في ظل تزايد حدة الإكراهات الداخلية والخارجية، وارتفاع حجم الالتزامات، وما يرتبط بذلك من ضرورة ترتيب الأولويات. وفي هذا الإطار، يجب مواصلة تقليص عجز الميزانية وضبطه في حدود مقبولة ومواصلة التدبير الحذر للمديونية، بما يضمن التحكم في مستواها ومراعاة توفر إمكانيات التمويل للقطاعين العام والخاص.

ولتخفيف العبء على ميزانية الدولة، سيتم اعتماد آلية جديدة لتمويل المشاريع الاستثمارية المبرمجة بالميزانية العامة انطلاقا من سنة 2019. وتهدف هذه الآلية الجديدة، المبنية على الشراكة المؤسساتية، إلى المساهمة في تمويل مشاريع البنيات التحتية ومواكبة الأوراش التنموية في مختلف الاستراتيجيات القطاعية، وذلك في أفق جعلها رافعة لاستقطاب استثمارات خاصة في إطار تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن جهة أخرى، يتعين الحفاظ على الموجودات الخارجية في مستوى مستدام، من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتعبئة التمويلات الخارجية المتاحة وتحسين العرض التصديري وتنافسيته، مع العمل على تقليص العجز التجاري وتشجيع المنتوج الوطني، فضلا عن العمل على تشجيع اندماج النسيج الإنتاجي والعمل على التقليص التدريجي للتبعية الطاقية عبر برنامج النجاعة الطاقية وتطوير الطاقات البديلة.

واستنادا إلى الأولويات الأربعة لمشروع قانون المالية لسنة 2019، وأخذا بعين الاعتبار فرضيات سعر البترول بمعدل **68 دولار للبرميل**، ومحصول زراعي في

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

حدود 70 مليون قنطار، فمن المتوقع تحقيق نمو للاقتصاد الوطني في حدود 3,2% سنة 2019، مع توقع استمرار دينامية القطاعات غير الفلاحية بتسجيل تطور للقيمة المضافة بـ 3,7%، مقابل 3,3% سنة 2018.

إعداد مقترحات ميزانية 2019

لإعداد مقترحاتكم بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2019، وأخذا بعين الاعتبار ضرورة تكثيف الجهود لترشيد النفقات العمومية وتسخيرها لخدمة الأولويات المحددة واستغلال كل الهوامش المتاحة، يجب التقيد بالتوجهات الرئيسية التالية:

- **التحكم في نفقات الموظفين؛ من خلال:**

  - العمل وبتعاون مع مصالح مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية على ضبط توقعات نفقات الموظفين الخاصة بقطاعكم أو مؤسستكم وتقييد صرفها بالسقف المحدد لهذه النفقات، وذلك إعمالا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

  - حصر المقترحات بشأن إحداث المناصب المالية في الحاجات الضرورية الكفيلة بضمان تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع العمل على استغلال الإمكانات التي تتيحها مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بإعادة انتشار المناصب المالية لتغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي والقطاعي.

■ **عقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة، من خلال:**

- مضاعفة المجهودات لترشيد **الإنفاق** المرتبط بتسيير الإدارة ومواصلة التحكم في نمط عيشها، وخاصة فيما يتعلق باستهلاك الماء والكهرباء والاتصالات، والنقل والتنقل داخل وخارج المملكة، وكراء وتهييئ المقرات الإدارية وتأثيثها، والاستقبال والفندقة وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات ومصاريف الدراسات.

- مواصلة الالتزام بالتدابير والضوابط المتضمنة بالرسائل التوجيهية للسنوات الماضية فيما يتعلق بترشيد عمليات اقتناء وكراء السيارات.

- العمل على تشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيات النجاعة الطاقية، وتشجيع وسائل النقل المستدام، وكذا ترشيد استعمال الموارد المائية وخفض الاستهلاك المفرط لها واعتماد السقي بالتنقيط للمساحات الخضراء، وذلك في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، في شقها المتعلق باعتماد الأداء المثالي للدولة كرافعة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

■ **الرفع من فعالية ونجاعة نفقات الاستثمار العمومي، عبر:**

- العمل على تسريع وتيرة تنفيذ برامج ومشاريع الاستثمار العمومي مع إعطاء الأولوية لتلك التي هي موضوع اتفاقيات وطنية ودولية موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله، أو مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة.

- مواصلة المجهودات لاستكمال المشاريع التي توجد قيد **الإنجاز** مع الحرص على تصفية الاعتمادات المرحلة لضمان نجاح المقتضيات المنصوص عليها في القانون

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

التنظيمي لقانون المالية والمتعلقة أساسا بتحديد سقف ترحيل الاعتمادات في حدود 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار لكل قطاع وزاري أو مؤسسة.

- الحرص على توفر المشاريع المبرمجة على دراسات قبلية جاهزة تحدد بشكل دقيق مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية وكلفتها ومدة إنجازها وآليات تمويلها وكذا أثرها الواضح على تحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين، بالإضافة إلى توفرها على آليات التتبع وتقييم الإنجاز وحسن الأداء.

- السهر على أن تعطى الانطلاقة الفعلية لهذه المشاريع في آجال معقولة بغية تحقيق الأهداف والآثار المحددة لها. بالإضافة إلى التأكد من مدى انسجامها مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى.

- التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية، وذلك في إطار احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة.

■ **فيما يخص المؤسسات والمقاولات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة:**

- التقيد بنفس التوجهات المتعلقة بإعداد الميزانية العامة للدولة.

- ربط التحويلات لفائدتها بضرورة التقيد بالتوجهات سالفة الذكر، وبالموارد المتوفرة في خزينتها وبوتيرة الإنجاز الفعلي للمشاريع الاستثمارية الموكولة إليها.

- مواصلة العمل على حث المؤسسات العمومية المستفيدة من إعانة الدولة أو من موارد مرصدة، على إعداد ميزانياتها وفق تبويب ميزانياتي يحدد بشكل

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

واضح البرامج والمشاريع المستفيدة من الاعتمادات المفتوحة، موازاة مع مسك محاسبة ميزانياتية لمواردها ونفقاتها ومحاسبة عامة لمجموع عملياتها، وذلك في إطار تعميم مبادئ الشفافية والنجاعة التي نص عليها القانون التنظيمي لقانون المالية بالنسبة للمؤسسات العمومية المستفيدة من إعانة الدولة.

وانطلاقا من التوجهات الواردة أعلاه والأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية لسنة 2019 والإمكانات المتاحة ونسبة العجز المحددة، فإنه تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم أو مؤسستكم، والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة. لذا، فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية قبل 31 غشت 2018 على أقصى تقدير.

كما تجدون رفقته الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2019.

وأدعوكم إلى إيفاء مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، في أقرب الآجال، بالوثائق والمعطيات والبيانات الضرورية لتمكينها من إنجاز التقارير والمذكرات المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2019.

كما أدعو جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى موافاة مديرية الميزانية بهذه الوزارة بالمعلومات والبيانات المحينة المتعلقة بتنفيذ قانون المالية للسنة الجارية إلى حدود نهاية شهر يوليوز 2018، قصد تمكينها من التتبع الأمثل لتنفيذ هذا القانون والإعداد الجيد لمشروع قانون المالية لسنة 2019.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وفي الأخير، أود أن ألفت انتباهكم إلى ضرورة التقيد بالأولويات والتوجهات والآجال المذكورة أعلاه حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 وتقديمه للبرلمان داخل الآجال القانونية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والســـــلام.

رئيس الحكومة
سعد الدين العثماني

المملكة المغربية
رئيس الحكومة